دور الإعلام في تكريس الانتقال الديمقراطي في الجزائر على ضوء المتغيرات الراهنة

The role of the media in fostering algerian democratic transition during the right events

سمير رحماني

Rahmani Samir

جامعة باتنه1، rahmanisamir082@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/08/13 تاريخ القبول: 2020/08/28 تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الأساسي للإعلام في تحقيق الانتقال الديمقراطي في الجزائر ، على ضوء التغيرات الراهنة، حيث أن للإعلام دور أساسي في تجسيد النهوض بالمجتمعات، وكل وسائل الإعلام معنية بهذا الدور سواء كانت تقليدية، أو حديثة كما أن كل القطاعات بحاجة للإعلام النموذجي. وقد توصلنا إلى أن الإعلام الجزائري يعاني من نقائص من ناحية القوانين والإشهار والتمويل، يجب تداركها من خلال عناصر تجسد ميدانيا، من أجل تحقيق انتقال ديمقراطي عبر دور فعال للإعلام بشتى وسائله.

كلمات مفتاحية: الإعلام، الديمقراطية، المشاركة السياسية، الانتقال الديمقراطي، المواطنة.

Abstract:

The aim of this study is to higlight the key role of media in achieving democratic transitionin Algeria,in the ligtht of current changes,And our country's new stage,The media has proved to be central in embodying the advancement of sociaties ; For the sake of well being and building of an advanced sociaty.All media are concerned with this role whether it is traditional,or modern,.All sectors also need the ideal media. and here we will be subjectto the basic conditions for achieving this role to the media.

Keywords: *information; democracy; political participation;democratic transition; citizenship.*

المؤلف المرسل: سمير رحماني، **الإيميل**: rahmanisamir082@mail.com

1. مقدمة:

يعد الإعلام اليوم بشتى وسائله عصب الحياة، ومظهرها البارز، فمع بداية الألفية الجديدة عرف العالم تحولات كبرى من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، حيث بدأت تظهر أدوار متشعبة للإعلام، فيما يتصل بأبعاد السلطة والنخب، والرأي العام.

ورغم ما أنجزته وسائل الإعلام التقليدية على مستوى هذه التحولات بمختلف الأدوات السمعية البصرية، أو المطبوعة، إلا أن وسائل الإعلام الجديد (new medias) تعتبر الوجه الأبرز على مستوى الرأي العام العالمي والإقليمي والمحلي، خلال العقدين الأخيرين، وهو ما أعطى أدوارا جديدة لوسائل الإعلام من ناحية التغيرات والتحولات على مستوى كل المبادئ، وقد أطلق على الصحافة في عصرها الذهبي (ق19) لقب السلطة الرابعة، نظرا للأدوار التي جسدتها في الرقابة على السلطة الحاكمة ومسؤوليها، لينتقل الأمر كذلك للإذاعة والتلفزيون والتي جسدت مجتمعة معنى هذه السلطة في العالم الغربي خصوصا، إلا أن بروز وسائل الإعلام الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي اليوم جعل البعض يقدمها إلى مراتب متقدمة أحيانا على السلطات التقليدية رغم ما يمكن ان يطرح من انتقادات بشان أدوارها.

وفي العالم العربي سيطر إعلام السلطة لعقود من الزمن على الساحة، إلى غاية نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة أين بدأت تبرز وسائل إعلام حاولت كسر هذا الواقع بالرغم من توجهاتها التي يتحفظ عليها الكثير، باستثناء بعض التجارب مثل ما حدث في الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن العشرين (20).

وتعتبر الوسائل الإعلامية التي احتلت المشهد مع بداية الألفية الجديدة بتجارب حاسمة، من حيث التأثير وتوجيه الرأي العام في البلدان العربية إلى غاية بداية الأحداث التي عرفها أكثر من بلد عربي مع العشرية الثانية من القرن (21)، والتي جعلت الكثير ينبهر بهذه التأثيرات مثل الصحفي الأمريكي الشهير "فيليب سيب" الذي ألف كتاب "تأثير الجزيرة". (فيليب سيب، 2011)

وبالموازاة مع ذلك برز دور محوري لشبكات التواصل الاجتماعي في تلك الأحداث والتغيرات السياسية والاجتماعية.

والجزائر عرفت هي الأخرى واقعا شبيها ببعض البلدان العربية من حيث المشهد الإعلامي رغم تجربتها المتفردة في بروز قنوات تلفزيونية خاصة خلال هذه الفترة، مع وسائل الإعلام الجديدة الأخرى غير أن التحولات السياسية تأخرت في الجزائر مقارنة مع دول عربية أخرى نظرا للتجربة الفريدة لها كما سبق أن ذكرنا.

غير أن المشكلة التي سنحاول الإجابة عليها هنا هي الإجابة على التساؤل التالي: ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في الانتقال الديمقراطي في الجزائر ؟

2. تحديد المفاهيم:

1.2. الإعلام:

إن مفهوم الإعلام التقليدي الذي يركز على بث رسائل عبر مختلف وسائل الاتصال الجماهيرية إلى جمهور غير متجانس، بوظيفة الأخبار ، التوعية، أو حتى الترفيه قد أصبح لا يعبر عن الحقيقة كاملة فالإعلام اليوم يسعى لتمرير رسائل مبطنة –مهما كانت الوظيفة التي يؤديها– أو تعددت القوالب التي يرسل بها رسائله. (عطوان، 2011، ص5)

لقد غدت وسائل الإعلام في وقتنا الحالي جزءا مركزيا من هياكل مؤسساتنا، وهذا يعني أنها في الوقت الذي تمثل فيه صناعات قائمة بذاتها تغلغلت بعمق داخل كل مؤسسات المجتمع الأخرى كالاقتصاد من خلال الإعلان، السياسة من خلال تعريف البرامج والشخصيات، الثقافة من خلال البرامج الأسرية. (مكاوي، 1998، ص125)

وقد ساهمت التكنولوجيات الحديثة وعلى رأسها شبكة الانترنيت، بشكل أساسي في إبداء وجهات النظر، والآراء الشخصية بصوت عال، حيث فرت هذه الوسيلة ساحة إعلامية مغايرة تماما للإعلام الجماهيري ذي الطابع الفوقي، فمن خلال ما يعرف بالشبكات الاجتماعية، ظهر ما يمكن أن نطلق عليه "الإعلام الشعبي" المنبثق من الأسفل إلى الأعلى عكس الأول، كما عملت الشبكات الاجتماعية على تحويل الإعلام إلى تواصل تبرز فيه الآراء الفردية بشكل أساسي. (علي، 2010، ص40)

والواقع أن المواقع الالكترونية بما تمثله من وسائط للإعلام الجديد تمثل دورا مهما في توجيه الآراء وبناء المعاني والصور الذهنية، خصوصا لدى فئة الشباب الذين يستعملونها بكثرة،

حتى أصبحت هذه الشبكات هي المحرك الرئيسي للشباب في الشوارع خصوصا بعد التجارب الأخيرة التي عاشتها بعض البلدان العربية وتحركات الشارع الذي لم يكن مؤطرا من طرف الأحزاب، والحركات الأيديولوجية التقليدية، فالقيادة إن وجدت هنا فإنما هي مرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي وأدوات الإعلام الجديد مثل "فايسبوك" (المديني، 2011، ص267)

ومما سبق يمكن القول أن المقصود بالإعلام هو كل محتوى أو رسالة موجهة للجماهير الواسعة، بغرض توجيه آرائها أو التأثير فيها، باستخدام شتى الوسائل الإعلامية سواء كانت تقليدية أو جديدة.

2.2. الديمقراطية:

تعد الديمقراطية كلمة لاتنية مشتقة من كلمتين إغريقيتين "ديموس" و"كراطوس" فالأولى تعني الشعب والثانية تعني الحكم أو السلطة، لذلك تعني الديمقراطية حكم الشعب أو سلطة الشعب فهي حكم الشعب للشعب من أجل الشعب. (universitylifestyle ; 2020)

وبعبارة أخرى الديمقراطية هي نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في تولي شؤونها، ومنه ظهر حديثا مصطلح الديمقراطية التشاركية والتي تعني المشاركة السياسية من خلال المجتمع المدني، حيث يتم إشراك المواطنين في اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بتسيير الشأن العام المحلي، وقد ظهرت الديمقراطية التشاركية لسد بعض ثغرات تطبيق الديمقراطية النيابية. (universitylifestyle ; 2020)

ونحن نعني بالديمقراطية هنا ذلك النموذج الأنجع في تجسيد إرادة الشعب لحكم نفسه، وإشراكه في اتخاذ القرار من خلال حرية إبداء رأيه عبر الوسائل الإعلامية المتاحة والأخذ بها من طرف من يمثلونه.

ويذهب البعض إلى اعتبار المشاركة السياسية للمواطنين بمثابة التعبير عن الحرية الشخصية، فعن طريق المشاركة السياسية يفرغ المواطنون شحناتهم النفسية والعاطفية والسلوكية، تجاه الأمور السياسية بممارسة فعلية تشعرهم بالقدرة على التأثير على مجريات الحياة السياسية، كما أنه عن طريقها يتوصل الأفراد إلى تحقيق مطالبهم السياسية والاجتماعية،

وفعالية هذه المشاركة ترتبط بمدى ديمقراطية النظام السياسي وسماحه بالتعددية. (دريس، 2017، ص59)

والحقيقة أن المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين هي أبرز أوجه الأنظمة الديمقراطية، حيث تتيح للجميع التعبير عن آرائهم بكل حرية، وأمانة.

وفي الوقت الحالي ظهرت العديد من المصطلحات المرتبطة بالديمقراطية والتكنولوجيات الحديثة، وأدوات الاتصال الجديدة من قبيل ديمقراطية الاتصال والتي تتحقق من خلال: (الدهشان، 2018)

* المساوات والتماثل بين المشتركين في الاتصال والمشتركين في الخدمة الاتصالية، أي الاتصال التفاعلي في اتجاهين.

* القدرة على التوصل إلى اتفاق جماعي من خلال تبادل الآراء دون تدخل أو تأثير من مصادر وقوى خارجية أخرى لأن الحياة شبكية لمن يشتركون في الشبكة فقط.

* صنعت مفاهيم جديدة في الاتصال، فالاتصال لم يعد هرميا بل يشارك في صنعه الجمهور، والمعلومات أصبحت متاحة للجميع من الرئيس إلى ربة المنزل التي تمتلك جهاز كمبيوتر.

* تنوع ملكية المواقع الالكترونية حيث أنها أصبحت شخصية وخاصة بكل فرد وهي تأخذ طابع الشخصنة.

* غياب الاحتكار للإعلام أو تقييد الحريات على وسائل الإعلام من قبل السلطة الحاكمة وذلك بفضل الإمكانات الاتصالية التي وفرتها شبكة الانترنت.

3. الإعلام والحق في حرية الكلمة:

عند الحديث عن حرية الكلمة لابد من تبين السياق السياسي والاجتماعي والثقافي، الذي يدور فيه الحديث وهذا السياق قرين ملازم أيضا لطبيعة التطور الاجتماعي للمجتمع الذي يدور عنه الحديث، والحديث عن حرية الكلمة لا يكتسب جدواه إلا في مجتمع يتحرك نحو الديمقراطية، مجتمع نضج فيه الوعي المزدوج: أولا الوعي بأنه مجتمع لا ديمقراطي، وثانيا الوعي

بأن آفاق المستقبل ستسد أمامه ما لم يأخذ بأسباب الديمقراطية. (إسماعيل وآخرون، 2009، ص 13)

كما أنه لا يمكن إغفال الجانب التعليمي والثقافي، في تحقيق المطالبة بالديمقراطية وتجسيد حرية الكلمة، ففي الأحداث الأخيرة التي عرفتها الجزائر (الحراك) برز بشكل واضح دور الشباب المنتمي إلى الطبقة المتوسطة، والطبقة المتعلمة. (جابي، 2019، ص3)

وإذا كانت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان قد نصت على أنه لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ، الذي يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية، فإن الكثير من الشعوب اليوم لا يزالون بعيدين عن الحصول على هذا الحق، والذي يعتبر أساسيا في أي نظام ديمقراطي، وهو الحق الذي تعمل وسائل الإعلام بشكل أساسي على تجسيده، ما يستدعي ضرورة توفير الحرية لهذه الوسائل في إطار المسؤولية الاجتماعية.

ولضمان قيام وسائل الإعلام بأدوارها لابد من توفير الحرية من خلال الرسائل التالية: (إسماعيل، 2009، ص ص 28 29)

- التأكيد على أن حرية الصحافة تعني توافر مقومات العمل الصحفي، وفي مقدمتها حرية الوصول إلى المعلومات، بما يدعم الشفافية، وهو ما يجب أن يستند إلى تقنين تشريعي واضح يحمي هذا الحق.

- الحق في ملكية وسائل الإعلام دون تعرضها لأي شكل من التقييد أو التعقيدات البيروقراطية.

- إلغاء كل القيود المكبلة لحرية الصحافة والصحفيين بما في ذلك إلغاء كافة التشريعات والقوانين والأنظمة التي تسمح بتدخل الدولة في شؤون الصحافة، ومعاقبة الصحفيين بالعقوبات السالبة للحرية والتحكم في أرزاقهم.

- إدانة فصل الصحفيين لأسباب تتعلق بممارستهم لمهنتهم، أو تعبيرهم عن أرائهم، والدعوة إلى الفصل بين الملكية والإدارة في الصحافة الحزبية والخاصة.

- إقرار حق التنظيم النقابي للإعلاميين على اختلاف مجالات عملهم الإعلامي على أسس مستقلة وديمقراطية، وإلغاء كل التشريعات القائمة التي تعوق أو تجرم ممارسة هذا الحق، ودعوة

المجتمعات التي لم تتشكل فيها نقابات أو تنظيمات مهنية مستقلة، إلى المبادرة لتشكيل كيانات نقابية تمثل الممارسين الفعليين للأنشطة الإعلامية في هذه البلدان للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم.

إلى جانب ذلك فإن العصر الحديث فرض نوعا آخر من وسائل إبداء الرأي إلى جانب الوسائل الإعلامية التقليدية من صحافة وإذاعة وتلفزيون، حيث أن شبكة الانترنت أتاحت للأفراد التعبير عن آرائهم بحرية حيث أنه بعد ظهور الانترنيت أصبح لدينا شبكات اتصال أخذت في التوسع بداية 1990 ليشهد توسعا كبيرا مع بداية الألفية الجديدة بداية بالدول الغربي. (Hassan ; 2004 ;p12)

حيث أن شبكة الانترنت أتاحت مصادر جديدة وسهلة للمعلومات أمام الجمهور، وكسرت احتكار القنوات الإعلامية السياسية وخطاباتها، وتحول المجتمعات إلى كيانات رقمية والكترونية، فيما يتعلق بالأخبار والمعلومات. (Gibson ; 2004 ; P 22)

وقد أكدت العديد من الدراسات أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الحديثة، يسرت بدرجة كبيرة ممارسة الديمقراطية بكافة صورها، من خلال الترويج لها عبر توسيع قاعدة الحصول على المعلومات، وحث الناس على المشاركة في الشؤون السياسية، وتفعيل دور النشطاء السياسيين واستخدامهم لقوائم المناقشة الملائمة ومجموعات الأخبار، وإتاحة حرية التعبير عن الرأي للجميع ومشاركة الأفراد للحكومة والمجتمع المدني في الجهود المبذولة لحماية حقوق الانسان، كما وفرت للمواطنين أداة اتصال مباشرة مع الحكام والمسؤولين، بل امتدت إلى طرح نقاشات عبر الانترنت بين المواطن والمسؤول وقد أصبح للأفراد دور مؤثر عبر استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في الرقابة على الأداء الحكومي، وممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار السياسي. (جمال علي الدهشان، 2018)

4. علاقة الإعلام بالسياسة والديمقراطية في الجزائر:

يعتبر البعض أن الإعلام والسياسة يعدان وجهين لعملة واحدة، حيث أن السياسة لا يمكن أن تجسد أهدافها وتسوق طروحاتها وبرامجها بدون إعلام، من حيث أن الإعلام يعتمد على

السياسة كمادة دسمة لبرامجه ورسائله، ورغم ما يمكن أن يثار على وجهة النظر هذه من ملاحظات، إلا أن الثابت أن هناك علاقة واضحة لا يمكن إلغاؤها بين الإعلام والسياسة –على اختلاف مظاهرها وطبيعتها من مجتمع إلى آخر– حسب درجة الحرية والديمقراطية في البلد، كما أن للإعلام دورا في تجسيد التحول الديمقراطي في الدول والمجتمعات برغم جدلية العلاقة بين وسائله، وهذا التحول الذي برز في شكل دراسات حاولت تفسير هذه العلاقة، والتي تعود جذورها إلى النظريات التقليدية للإعلام، مثل النظرية السلطوية، والنظرية الليبيرالية، ونظرية المسؤولية الاجتماعية، إذا أمعنا النظر في توجهاتها العامة، غير أن "يورغن هابرماس" مثلا يطرح فكرة ضرورة توافر أربعة شروط أساسية حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها وهي: (مركز الجزيرة للدراسات، 2013)

- القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع.
- حماية المجتمع.
- توفير المعلومات للجمهور.
- المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية.

ويرى كل من "jenning and Thompson" (مركز الجزيرة للدراسات، 2013): أن الإعلام الحر يقوم بثماني وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي وتشمل:

* الوفاء بحق الجماهير في المعرفة.
* الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال.
* الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية.
* إدارة النقاش الحر في المجتمع.
* الوقاية على مؤسسات المجتمع.
* المساعدة في صنع القرارات.
* التأثير في اتجاهات الرأي العام.
* مراقبة الأحداث المعاصرة.

وإلى جانب الدور الأبرز لوسائل الإعلام التقليدية وجب التنبيه إلى أهمية التركيز على الإعلام الجديد للحصول على أدوار إيجابية فيما يتعلق بالممارسة الديمقراطية من خلال مجموعة نقاط: (الدهشان، 2018/02/04)

* العمل نحو توفير الحقوق الرقمية المتساوية ودعم الوصول الالكتروني داخل المؤسسات التعليمية.

* توظيف وسائط الاتصال المتنوعة وبخاصة الشبكات المعلوماتية.

* توظيف أسلوب الحوار والنقاش عبر أدوات الاتصال وتقنياته الحديثة من قبيل المنتديات، وشبكات التواصل الاجتماعي، والمدونات ...

5. العوائق الكبرى للإعلام في تحقيق أدواره السامية:

من أجل الوصول إلى إعلام حقيقي يحقق الوظائف والأدوار السامية له في المجتمع لاشك أن ذلك يمر عبر توفير بيئة قانونية وتنظيمية تسمح بذلك، وإلا فإن أدواره سوف يتم اختزالها في تحقيق مصالح فئة معينة فقط دون باقي المجتمع.

لقد وجهت انتقادات عديدة لقانون الإعلام الجزائري الصادر عام 2012. من طرف صحفيين وهيئات وتنظيمات إعلامية داخلية، وخارجية، مثل "لجنة حماية الصحفيين" (اللجنة الدولية لحماية الصحفيين، 2012) التي قالت أن هذا القانون المكون من 133 مادة يحتوي على 32 مادة على الأقل يمكن استخدامها لتقييد حرية التعبير، حيث تتسم فيه عدة مواد بالغموض كما تفرض قيودا غير ضرورية على إمكانية الوصول إلى المعلومات إضافة إلى غرامات باهضة تصل إلى 500000 دج وإغلاق المطبوعات في حالة الإدانة، حيث عبر صحفيون جزائريون أن القانون لم يقدم سوى تغييرات شكلية، كما قال "محمد عبد الدايم" منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، أن الحكومة لم تلتزم بتعهداتها في وضع قانون للصحافة، يوسع من حرية التعبير .

وقد نشأ الالتباس في القانون من خلال التعريفات الغامضة في القانون الجديد، لكل من "وسائل الإعلام" "والأديان" و"الهوية الوطنية والقيم الثقافية" و"متطلبات أمن الدولة والدفاع

الوطني" و"متطلبات النظام العام" و"المصالح الاقتصادية للبلاد" ... إضافة إلى جوانب أخرى فضفاضة في التعاريف.

وترى الغالبية من الصحفيين الجزائريين أن قانون الإعلام يحد من حقوق الصحفيين ويركز على واجباتهم، وأن القانون لا يحمي القائم بالاتصال، كما أن نسبة كبيرة من الإعلاميين ترى أن قانون الإعلام مرن جدا ويمكن أن يفسر بتفسيرات مختلفة، والمشكلة الأخرى تكمن في أنه لا يطبق قانون الإعلام في الواقع، فأكثر من ثلثي الصحفيين يرون أن قانون الإعلام غير مطبق في الواقع، إضافة لذلك يرى الصحفي الجزائري أن السياسة الإعلامية الجزائرية غير واضحة وتكاد تنعدم، كما يبدو أن الصحفيون غير راضين عن ظروف عملهم، كما أنهم غير راضين عن علاقتهم بمصادر الأخبار والمعلومات. (مجموعة مؤلفين، 2019، ص ص 114 115)

كما يضع القانون قيودا على ملكية وسائل الإعلام مثل خبرة 10 سنوات في العمل في المطبوعات الدورية.

***مشكلة التمويل:** لقد أضحى الإعلام اليوم صناعة مدرة للأرباح في دول العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحقق مداخيل مالية ضخمة من هذه الصناعة، سواء كان ذلك في الإنتاج الإعلامي مثل "هوليوود" أو سوق الإشهار والإعلانات، غير أن هذه التجربة خضعت للعديد من الانتقادات، بسبب سعي وسائل الإعلام لتحقيق الأرباح "استثمار" على حساب القيم، على الرغم من الكثير من النقاط الإيجابية التي جسدها هذا التوجه.

وفي الجزائر تعد مشكلة التمويل هاجسا أساسيا لوسائل الإعلام، بسبب احتكار الوكالة الوطنية للنشر والإشهار لما يقارب 65% من هذه السوق (جقريف، 2016)، من حيث توزيعه على مختلف وسائل الإعلام الجزائرية وهو وسيلة ضغط عليها.

فضلا عن المشكلة الأخرى والتي تتعلق بدخول رجال الأعمال للساحة الإعلامية، ما أدى إلى تراجع حرية التعبير بشكل ملحوظ فضلا عن مشكلة القيم وأخلاقيات المهنة.

وهناك من يدعو إلى تطبيق نماذج دول متقدمة في قطاع الإعلام مثل بريطانيا وألمانيا وكندا وأستراليا وفق نظام إعلام الخدمة العامة. (مركز الجزيرة للدراسات، 2013) في إطار حرية مسؤولة.

وقد عكس التوجه الجديد للسلطة في الجزائر مثل هذا الطرح، نحو تعديل القوانين المقيدة لحرية التعبير، وكذا مشكلة الإشهار والتمويل، في نطاق الحرية المسؤولة، في انتظار تجسيد ذلك ميدانيا.

والواقع أن المشهد الإعلامي في الجزائر اليوم يشير إلى تنامي عدد مستخدمي الانترنيت، ووسائل الإعلام الجديد، كما صرح وزير الاتصال (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020) بوجود حوالي 23 مليون مستخدم للأنترنيت في الجزائر، فضلا عن عشرات المواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي التي تحتاج إلى تنظيم، إضافة إلى عشرات القنوات الفضائية العمومية والخاصة، والتي تختلف توجهاتها ومضامينها، وهي الأخرى بحاجة إلى تنظيم من خلال تعزيز حرية الوصول إلى المعلومة ونشرها، وكذا تنظيم أشكال تمويلها في نطاق المسؤولية الاجتماعية، التي تتجسد في القوانين ومواثيق أخلاقيات المهنة.

وهذا كله ضمانا لتحقيق الإعلام للوظائف السالفة الذكر، وتكريس قيم الديمقراطية من خلال النقاش العام والحر، قصد الوصول إلى إصلاح سياسي، من أجل تنوير الرأي العام، ولعب دور الرابط بين الرأي العام والسلطة في إطار تحقيق الخدمة العمومية والمصالح العامة للمجتمع.

وعلى مستوى الإعلام الجديد تبرز العديد من المعوقات الواجب تداركها، والتي تتمثل أساسا فيما يلي: (الدهشان، 2018)

* ترى العديد من الحكومات أن تدفق المعلومات عبر الحدود غير الخاضعة للقيود تعد تهديدا لأمنها القومي.

* لا يمكن تحقيق الاستفادة من التدفق الرقمي للمعلومات ما لم تتوفر حرية الرأي والتعبير ، إذ أن ذريعة الحفاظ على الأمن عادة ما تستخدمها الحكومات النامية، لتبرير تضييقها على حرية التعبير.

إن الديمقراطية الرقمية لا تعني نوعا جديدا من الديمقراطية، وإنما هي ممارسة للديمقراطية بطرق وأدوات تكنولوجية جديدة، وهو ما يشترط وجود ديمقراطية أساسية قبل اعتماد الأدوات التكنولوجية.

* عدم انفتاح التشريعات في الدول النامية مع مستجدات العصر التكنولوجية.

* عدم ملائمة التكنولوجيات الحديثة للأشخاص المسنين.

* يجب أن يصاحب الأنشطة الاتصالية الالكترونية في مجال الديمقراطية تحرك على مستوى الواقع ، وألا تبقى مجرد ممارسات افتراضية.

* يمكن أن تصبح الانترنت أداتا أخرى للسيطرة على الرأي العام ما لم يكن هناك استخدام واعي لها.

وكل هذه النقاط تشكل بعض العراقيل التي يمكن أن نجدها عند ممارسة ديمقراطية بالوسائط الحديثة ، لكن التغلب عليها ليس بالأمر المستحيل، خاصة إذا توفرت لدينا إرادة حقيقية للانتقال الديمقراطي، لدى كل من السلطة والشعب على حد سواء.

6 . النقاط الواجب تجسيدها لتفعيل دور الإعلام في الانتقال الديمقراطي للجزائر:

من أجل بناء مجتمع ديمقراطي يجب ما يلي:

* مراجعة قانون الإعلام بما يتيح حرية أوسع لمختلف الوسائل، ولرجال المهنة في الوصول للمعلومة ونشرها وكذا تحديد مفاهيم دقيقة لمهنة الصحافة، وحق امتلاك الوسائل الإعلامية، وكذا مفاهيم التجاوزات الخاصة بالقيم الثقافية والدينية...، فضلا عن تحديد مفاهيم الوحدة الاجتماعية والوطنية، ومصالح الدولة.

* إعادة النظر في قطاع الإشهار وتوزيعه، ضمانا لكسر الاحتكار، والتعامل الموضوعي بنفس القدر مع كل وسائل الإعلام، سواء كانت تقليدية أو جديدة.

* صياغة ميثاق أخلاقي جديد لمهنة الصحافة، بما يتماشى مع التطورات الحديثة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال من جهة ومع القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائري من جهة أخرى.

* فتح المجال أمام الخواص للاستثمار في قطاع الإعلام، من أجل الوصول إلى صناعة إبداعية، تروج لقيم المجتمع وثقافته، كما تكون مصدرا لخلق الثروة في نفس الوقت.

* ضرورة التزام وسائل الإعلام بنشر قيم الديمقراطية، وتوعية الرأي العام بحقوقه وواجباته في هذا الخصوص، من خلال فتح نقاش حر تديره النخبة من السياسيين والمجتمع المدني.

* تكوين أكثر احترافية لرجال الإعلام، بما يضمن الوصول إلى إعلام استقصائي، يبحث عن الحقائق وينشرها لتنوير الرأي العام، وكذا لفرض الرقابة الشعبية على المسيرين والمسؤولين في حرية ، لمكافحة الفساد بشتى أشكاله.

* فرض رقابة قانونية وأخلاقية على وسائل الإعلام التي تعتمد على الإثارة لاستقطاب الجمهور، على حساب المهنية وعلى حساب قيم المجتمع.

* ضرورة إعادة النظر في النشر الالكتروني، وتنظيم البيئة الافتراضية لشبكات التواصل الاجتماعي من خلال نصوص قانونية، تفرض احترام الخصوصيات، وتضع حدا للتجاوزات بحق الأشخاص والقيم الثقافية للمجتمع الجزائري، من أجل بناء بيئة افتراضية لنشر الوعي، والقيم السامية في جو من النقاش والحوار الإيجابي بين مختلف أطياف المجتمع.

7. خاتمة:

مما سبق يمكن القول أن الإعلام بمختلف وسائله، يعتبر أداة فعالة لتحقيق مبادئ الإصلاح السياسي، وتكريس قيم الديمقراطية، لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال قراءة دقيقة ومتأنية لواقع الإعلام في الجزائر بكل تفاصيله، قصد الوقوف على أهم النقائص والعيوب التي تميزه من أجل تداركها، وبناء قطاع إعلامي قوي حر ومسؤول، يمكن أن يساهم في تحقيق المكاسب المادية والتنموية للمجتمع، كما يمكن أن يشكل الرافد الأساسي لوعي المجتمع بمختلف القضايا الوطنية، لتحقيق انتقال ديمقراطي سليم.

فقد بينا من خلال هذه الورقة البحثية جملة السلبيات التي تميز الإعلام الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالنصوص القانونية التي تنظم مهنة الصحافة بما تحتويه من تضييق على حريات الصحفيين، وكذا فيما يشمل قضية تمويل المؤسسات الإعلامية ومشكلة احتكار قطاع الإشهار، كما أن ذلك يشمل أيضا سعي بعض وسائل الإعلام للإثارة على حساب العمل الاحترافي، هذا فيما يتعلق بالإعلام التقليدي، والقضية المطروحة على مستوى الإعلام الجديد تعكس أيضا حالة الفوضى وعدم التنظيم، ومادامت الجزائر تخطو خطواتها الأولى للانتقال الديمقراطي، فإن تدارك المشكلات التي يعيشها قطاع الإعلام في الجزائر أصبح ضرورة ملحة لتحقيق الأدوار الفعالة

للإعلام على مستوى المشاركة السياسية والديمقراطية المنشودة، وفق مراجعة للمنظومة القانونية، ومشكلة التمويل والإشهار ، والانتقال إلى العمل الإعلامي المحترف.

8. قائمة المراجع:

1.8. الكتب باللغة العربية:

- إسماعيل سراج الدين وآخرون، (2009)، **الإعلام والديمقراطية والمسؤولية المجتمعية**، مكتبة الإسكندرية، مصر.

- جابي عبد الناصر، (2019)، **مأزق الانتقال السياسي في الجزائر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

- دريس نبيل، (2017)، **المشاركة السياسية**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

- سيب فيليب، ترجمة عز الدين عبد المولى، (2011)، **تأثير الجزيرة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان.

- عطوان فارس، (2011)، **الفضائيات العربية ودورها الإعلامي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

- علي نبيل، (2010)، **محورية الثقافة في مجتمع المعرفة**، وزارة الإعلام، الكويت.

- مجموعة مؤلفين، (2019)، **الاعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي**، سوتيميديا، تونس.

- المديني توفيق، (2011)، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان.

- مكاوي حسن عماد، السيد ليلى حسن، (2001)، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، لبنان.

2.8. الكتب باللغة الاجنبية:

- Hassan Robert;(2004) ; media politics and the network society ;open university press ; usa.

- Gibson Rachel K.;and others ;(2004) ; Electronic Democracy ; ROUTLEDGE ;london

3.8. المواقع الالكترونية:

- Universitylifestyle، (2019)، **ما هي الديمقراطية وما هي أشكالها**، متاح على الرابط: https://universitylifestyle.net ، تاريخ النشر: 2019، تاريخ الزيارة: 2020/04/25.

- الدهشان جمال علي، (2018)، **دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الديمقراطية**، متاح على الرابط: http//dx.doi.org/10.29009/ijres.1.2.6 نشرت بتاريخ 2018/02/04، تاريخ الزيارة 2020/08/1/02.

- مركز الجزيرة للدراسات، (2013)، **دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي مصر نموذجا**، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net، تاريخ النشر: 2013/03/14، تاريخ الزيارة: 2019/06/28.

- اللجنة الدولية لحماية الصحفيين، (2012)، **قانون الإعلام الجزائري الجديد يخنق حرية التعبير**، متاح على الرابط:https://cpj.org=post-292 ، تاريخ النشر: 2012/01/25، تاريخ الزيارة: 2020/04/28.

- جقريف سارة، (2016)، **سوق الإشهار الجزائرية: احتكار وتمييز سلطوي وإفلاس للصحف**، متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk تاريخ النشر: 2016/08/17، تاريخ الزيارة: 2020/02/28.

- وكالة الأنباء الجزائرية، (2020)، **وزير الاتصال يصرح: الصحافة الالكترونية ستعامل مثل الورقية**، متاح على الرابط: www.aps.dz، تاريخ النشر: 2020/02/20، تاريخ الزيارة: 2020/03/25.